

Distr.: General
21 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدّم من نادي كريتياناند لليونسكو (في جامشدبور)، وهو منظمة
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

040215 030215 14-65910 X (A)



بيان

”تمكين المرأة هو تمكين للإنسانية: فلنتخيله!“

أخذ نادي كريتياناند لليونسكو يولي عناية خاصة للمساواة بين الجنسين منذ عهده الأول، لكن تشديده على هذه المسألة تزايد بصورة ملحوظة بعد المؤتمر الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥. وقد تضمن منهاج العمل الذي صدر عن هذا المؤتمر، بمثابة إطار محدّد للتغيير، تعهدات شاملة في اثني عشر مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة. ويظل هذا المنهاج، حتى بعد انقضاء عشرين سنة على صدوره، مصدراً ثراً للاسترشاد وللاستلهام. فهو ينطوي على تصور لعالم يمكن فيه لكل امرأة وفتاة أن تمارس حريتها واختياراتها، وأن تُعْمِل جميع حقوقها، مثل حقها في الحياة دون أن تتعرض للعنف، وحقها في الالتحاق بالمدارس، وحقها في المشاركة في اتخاذ القرارات، وحقها في كسب أجر مساو عن العمل المساوي. واليوم نلاحظ، على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق على هذا الصعيد، أن تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الحياة، كما تم تصوّره في منهاج العمل، لمّا يزل مهمة غير منجّزة ولا سيّما في الدول النامية. فالنساء يكسبن أقل مما يكسبه الرجال، واحتمال أن يعملن في الوظائف الرديئة النوعية أكبر من احتمال أن يعملوا فيها. ويعاني ثلث النساء العنف البدني أو الجنسي خلال حياتهن. وفي كل يوم تودي الفجوات في مجال الحقوق الإنجابية والرعاية الصحية بحياة ٨٠٠ امرأة يمتن إبان الوضع.

إن الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر بيجين تهيئ فرصاً جديدة لتجديد التواصل، وتنشيط الالتزام، وشحذ المشيئة السياسية، وتعبئة الجمهور. فلكل دور يمكن أن يضطلع به من أجل صالحنا العام.

ويقع على عاتق كل منّا نصيبه من المسؤولية عن المواظبة على الدفع قدماً من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين التنفيذ الكامل، لأن البشرية تخسر كلما أُعيق تقدّم المرأة بفعل التمييز أو العنف.

في منهاج العمل يُتصوّر عالم يمكن فيه لكل امرأة وفتاة أن تمارس حرياتها واختياراتها، وأن تُعْمِل جميع حقوقها، مثل حقها في العيش دون أن تتعرض للعنف، وحقها في الالتحاق بالمدارس، وحقها في المشاركة في اتخاذ القرارات، وحقها في كسب أجر مساو عن العمل المساوي. لقد أطلقت سيرورة بيجين العنان لمشيئة سياسية رائعة ولبروز للعيان في شتى أنحاء المعمورة. إنها ربطت بين أنشطة الحركات النسوية على النطاق العالمي وعزّزت هذه الأنشطة.

وعاد المشاركون في المؤتمر إلى أوطانهم بحدوهم أمل كبير واتفاق واضح بشأن سبل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذئذ عملت الحكومات والمجتمع المدني والجمهور العام لتجسيد وعود منهاج العمل على شكل تغييرات ملموسة في آحاد البلدان. وأذنت هذه التغييرات بتحسينات كبرى في حياة المرأة. فقد تزايد، على نحو لم يسبق له قط، عدد النساء والفتيات اللواتي يشغلن مناصب سياسية، واللواتي تحميهن قوانين مكافحة العنف الجنساني المنطوق، واللواتي يعشن في ظل دساتير تضمن المساواة بين الجنسين.

يتعين اتخاذ تدابير عاجلة فيما يخص منهاج عمل ييجين

يجب أن يُرسى الإطار الإنمائي الجديد على أساس راسخ يتمثل في الإطار العالمي لحقوق الإنسان. فكل إطار جديد للأهداف والمرامي والمؤشرات يجب أن يجسّد التجسيد الكامل لمبادئ حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة في الشمول، وفي عدم قابلية التجزئة، وفي المساواة، وفي عدم التمييز، وفي المشاركة، وفي الشفافية، وفي المساءلة. ويجب أيضاً أن يبين بوضوح أن القوانين وقواعد حقوق الإنسان والمعايير والتعهدات النافذة على الصعيد الدولي تمثل المنطلق المرجعي لبرنامج العمل الجديد من أجل تنمية قدرات المرأة والعمل في كل مجال من مجالات التركيز ذات الصلة. وينبغي الإقرار بوجوب أن تتمثل في احترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها الغاية المنشودة من برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمحك النهائي الذي يُراز عليه نجاحه.

تحسين إتاحة نوال المرأة للموارد

تظل المرأة أقل من الرجل نوالاً لطائفة من الموارد الإنتاجية، بما فيها التعليم، والرعاية الصحية، والأراضي، والعمل اللائق، والمعلومات، والموارد المالية.

مساعدة البلدان في تقليص أمداء عدم المساواة في نوال التعليم

ثمة حاجة ملحة إلى مشاريع وأنشطة لتعليم الجماعات المستضعفة ترمي إلى تقليص التفاوت بين الجنسين على صعيد التعليم، تتعلق بتوفير منح للأسر بغية سد تكاليف التعليم المترتبة على التحاق البنات بالمدارس، وتدريب وتوظيف المزيد من المعلمات، وبناء مرافق النظافة الصحية المدرسية وتحسين ما يوجد منها، وتوفير مورد للماء النظيف بغية تحرير الفتيات من مهمة جلب الماء التي يتعين عليهن القيام بها بعد عودتهن من المدرسة.

تحسين فرص نوال المرأة للموارد الإنتاجية

إن لإتاحة نوال المرأة للموارد الإنتاجية أثراً إيجابياً مباشراً على النمو الاقتصادي وعلى الحد من الفقر، وذلك إلى جانب زيادتها الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء وتمكينهن. وثمة مجتمعات كثيرة ذات مؤسسات وممارسات تحد من نوال المرأة للأصول والموارد الإنتاجية، مثل

ملكية الأراضي، والخدمات المالية، والتوظيف في القطاع الرسمي. فبتوفير الماء ومرافق التطهير والصرف الصحي، ووسائل النقل، والتنمية الريفية والحضرية، والطاقة، والعمل في مجال تنمية القطاع الخاص، يُسعى إلى تحسين نوال المرأة للموارد الإنتاجية على صعد عديدة.

قطاع الماء والتطهير والصرف الصحي

تضطلع النساء عادة بأدوار في الأنشطة المتصلة بالماء والتطهير والصرف الصحي بالغة الاختلاف عن الأدوار التي يضطلع بها الرجال فيها — فالأغلب أن تقوم النساء بتوفير وتدبير مؤن الماء المنزلي في الأسر الريفية، وأن يكنّ الساهرات على النظافة الصحية في الأسرة — ونحتاج إلى نهج ابتكارية للأخذ بالمسائل الجنسانية فيما يتعلق بمرافق توفير الماء والتطهير والصرف الصحي.

الإعلاء من شأن كلمة المرأة وزيادة قوة نفوذها

غالباً ما يحد افتقار المرأة إلى سبل إسماع صوتها وإلى سلطة اتخاذ القرارات من قدرتها على التأثير في القرارات المتخذة على مستوى المجتمع المحلي والدولة. ولئن كانت النساء قد كسبن الحق في التصويت في جميع البلدان تقريباً فلمّا تزل هناك وجوه تفاوت واسع بين الجنسين على صعيد المشاركة السياسية والتمثيل على جميع المستويات الحكومية — من المجالس المحلية إلى الجمعيات الوطنية.

انتفاع المرأة بالخدمات القانونية

يتعيّن على الحكومات أن تعزّز النظم القانونية والقضائية بغية إتاحة الإدارة الجيدة التي لا بد منها لتنمية قدرات المرأة. فيجب توفير إطار قانوني قوي تتجسّد فيه الالتزامات وآليات الإنفاذ المراعية لقضايا الجنسين يسهم أيضاً إسهاماً كبيراً في تعزيز وحماية رفاه المرأة وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

مساعدة النساء في حالات ما بعد الصراع

منذ مؤتمر بيجين تزايد الاعتراف بأن للنزاعات والحروب، سواء أنشبت بين الدول أم ضمن الدولة الواحدة، تبعات على النساء مختلفة عن تبعاتها على الرجال. ففيما يخص النساء اشتملت هذه التبعات على الاغتصاب والتعذيب، والتروح، وعدم نوال الخدمات الصحية، وزيادة ضعف الحال إزاء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبالأضرار التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، واضطرابات الصحة العقلية، والعزلة الاجتماعية التي تعانيها الأرمال والنساء المعتدى عليهن جنسياً. كما تختلف مصالح النساء وفعاليتهن في العمل لتحقيق السلام وإعادة الإعمار عنهما في حالة الرجال. وفي عام ٢٠٠٠ طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ١٣٢٥ من جميع الأطراف الفاعلة المعنية أن تأخذ، عند التفاوض على اتفاقات السلام

وتنفيذها، بمنظور جنساني يشمل أموراً منها مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع.

إننا نحتاج إلى التزامنا الشديد بالمساواة في الحقوق والكرامة الإنسانية المتأصلة للمرأة والرجل، وبسائر الأغراض والمبادئ المكونة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيّما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، والإعلان بشأن الحق في التنمية.

فمن الأساسي أن يتم على جميع الصعد، بمشاركة كاملة من النساء، تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج فعالة وناجعة تهتمّ بقضايا الجنسين ويقوّي بعضها بعضاً، يكون بينها سياسات وبرامج إنمائية تعزّز تمكين المرأة وتقدّمها. ويستلزم تنفيذ منهاج العمل التزاماً من الحكومات والمجتمع الدولي. فالحكومات والمجتمع الدولي، بقطعهما على أنفسهما تعهدات وطنية ودولية من أجل العمل، بما فيها تعهداتهما أثناء المؤتمر، يقرّان بأنه يتعيّن أن تُتخذ على سبيل الأولوية تدابير لتمكين المرأة وتحقيق تقدمها بحسب وضعها ومجتمعها المحلي.

ومن الأهمية بمكان لتنفيذ منهاج العمل ومتابعته على نحو فعال مشاركة ومساهمة جميع الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني، ولا سيّما فئات النساء وشبكاتهن وسائر المنظمات غير الحكومية والمنظمات المنبثقة عن المجتمعات المحلية، مع احترام استقلال هذه الأطراف الكامل، وذلك بالتعاون مع الحكومات.

إننا نحتاج إلى برنامج سياسي شامل متين لتعميم الاهتمام بحقوق الإنسان للمرأة في جميع مكوّنات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بخدمات إسداء المشورة، والمساعدة التقنية، وطرائق تقديم التقارير، وعمليات تقييم الآثار الجنسانية، والتنسيق، والإعلام، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وإلى أداء دور نشط في تنفيذ هذا البرنامج، كما نحتاج إلى آليات فعالة للتحقيق في حالات انتهاك حقوق الإنسان للمرأة الذي يرتكبه أي موظف عمومي واتخاذ التدابير القانونية العقابية اللازمة وفقاً للقوانين الوطنية.